

أضواء

الشریعة

## دیه غیر المسلم

پدیدآورنده (ها) : الרכبان، عبدالله العلی

فلسفه و کلام :: نشریه أضواء الشریعة :: السنة ۱۴۰۴ - العدد ۱۵

صفحات : از ۱۲۸ تا ۱۶۰

آدرس ثابت : <https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/1890530>

تاریخ دانلود : ۱۴۰۳/۰۹/۰۴

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه قوانین و مقررات استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



- تولى المسلم الولاية فى البلاد غير الإسلامية: دراسة فقهية
- مجلس الجامعة العربية يؤكد فى ختام دورته غير العادية أن أى اتفاق سلام لن يكتمل إلا بإطلاق الأسرى الفلسطينيين
- كلمة للرئيس الفلسطينى، محمود عباس، أمام مؤتمر بيت المقدس الإسلامى الدولى الرابع، يرفض فيها أن يكون لدولة فلسطين عاصمة غير القدس، محملاً الأمة العربية والإسلامية مسؤولية حماية المدينة
- بيان للقيادة الفلسطينية تعلن فيه الموافقة على المحادثات غير المباشرة مع إسرائيلى رام الله ٢٠١٥/٥/٨
- نيابة المحامى فى إطار المساعدة القضائية أو الفريضة غير المأجورة بين الواقع والمأمول
- دراسة الاحداث التاريخية حول دخول غير المسلمين الى المدينة المنورة و المسجد النبوى خلال العهد النبوى و عهد الخليفين أبو بكر و عمر رضى الله عنهما
- فاعلية الحج فى إصلاح الجوانب النفسية و الجسمية و الروحية لدى المسلم
- البيت المسلم؛ تأخر سن الزواج...المشكلة و الحل!!
- الأدب فى غير كتب الأدب؛ صورة من الواقع التاريخى فى «كتاب الحيدة» لعبد العزيز الكنانى
- البيت المسلم؛ وقفات مع إدخار البيت المسلم

# دیه غیر المسلم

بمأ أعمد الدرر نور عبدر الله العالی الربابه

الأساذ بكلية الشریعة

الحمد لله الذي جعل شريعة الإسلام خاتمة الشرائع ، وضمنها من المبادئ والأحكام ما يكفل تحقيق المصالح المختلفة لكافة البشرية في مختلف العصور والأمكنة ، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين ، هاديا وبشيرا ونذيرا ، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا ، وعلى آله وأصحابه ، ومن اتبعه واستن بسنته إلى يوم الدين .

وبعد :

فلقد أولت الشريعة الإسلامية حماية الأنفس والمحافظة عليها عناية خاصة ، سواء بالنسبة للمسلمين أو لغيرهم من الذميين أو المستأمنين المقيمين في الدولة الإسلامية أو الوافدين عليها ، وقد ضربت في ذلك المثل الأعلى في العدالة والتسامح والمعاملة الكريمة .

ولما كانت العداوة الدينية قد تحمل المسلم إلى الاستخفاف بدم غير المسلم ، ومن ثم الاقدام على قتله لأي سبب من الأسباب ، لذلك أكدت الشريعة الإسلامية على عظم جرم من يقتل معاهدا من المعاهدين بغير وجه حق .

فعن أبي بكره - رضی الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « من قتل نفسا معاهدة بغير حلها حرم الله عليه الجنة أن يشم ريحها » رواه النسائي (١) .

وعن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « من قتل قتيلا من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة وأن ريحها ليوحد حيرة أربعين عام » . رواه النسائي وابن ماجه (٢) .

وروى ابن ماجه (٣) بسنده عن رفاعه بن شداد القتياني قال : لولا كلمة سمعتها من عمر بن الحمق الخزاعي لمشيت فيها بين رأس المختار وجسده سمعته يقول : قال رسول

(١) سنن النسائي ج ٨ ص ٢٢ .

(٢) سنن النسائي ج ٨ ص ٢٣ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٩٦ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٩٦ .

الله - صلى الله عليه وسلم - : « من أمن رجلا على دمه فقتله فانه يحمل لواء غدر يوم القيامة » .

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « ألا من قتل نفسا معاهدا له ذمة الله وذمة رسوله فقد أخفر بذمة الله فلا يروح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفا » رواه النسائي ، وابن ماجه ، والترمذى ، واللفظ للترمذى وقال عنه : حديث حسن صحيح .

فهذه الأحاديث تدل دلالة ظاهرة على أن قتل المعاهد الذمى أو المستأمن جريمة من أكبر الجرائم وأعظمها عقوبة في الآخرة ، إذ هي موجبة للحرمان من الجنة .

وقد اختلف الفقهاء فيما يوجبه قتل المعاهد من قصاص أو دية في حالة القتل العمد ، وفي مقدار الدية في القتل الخطأ وفي العمد عند من لم يقل بالقصاص .

وقد تناولنا بالتفصيل آراء الفقهاء في حكم الاقتصاص من المسلم للذمى أو المستأمن في كتاب القصاص في النفس .

والذى يعيننا في هذا البحث : هو مقدار الدية .

وحيث أن الكلام عن دية الكافر الذمى أو المعاهد في حالة القتل خطأ يختلف عنه في القتل العمد . لذا سنتناول هاتين المسألتين في مبحثين منفصلين .

---

(٤) سنن النسائي ج ٨ ص ٢٢ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٩٦ ، سنن الترمذى ج ٤ ص ٢٠ .

## المبحث الأول

### دية قتل الكافر خطأ

تختلف آراء العلماء في دية قتل الكافر خطأ تبعاً لاختلاف حالته ، حيث يفرق كثير منهم بين الكتابي وغيره . ولذا سنقسم هذا المبحث إلى فرعين :-

#### الفرع الأول : دية الكتابي الذمي أو المستامن :

أختلف الفقهاء في مقدار دية الكتابي إذا قتل خطأ . فذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن هذيل وعثمان البتي وسفيان الثوري والحسن بن صالح وعلقمة ومجاهد وإبراهيم النخعي وعطاء والشعبي والزهرى وابن جرير الطبري وزيد بن علي والهادية<sup>(٥)</sup> إلى أن دية الكتابي كدية المسلم سواء بسواء .

وَحجَّتُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى :

لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً  
فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ

(٥) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٣٨ ، تفسير الطبري ج ٩ ص ٤٣ ، ٥٢ ، تبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٨ ، شرح الهروي ص ٣٠١ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٦٢ ، المغنى ج ٩ ص ٥٢٧ ، نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٣ ، سبل السلام ج ٣ ص ٢٥١ .

يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ  
 رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ  
 فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ۖ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ  
 فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا

حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ (٦)

فقد ذكر - سبحانه - في هذه الآية دية المؤمن إذا قتل خطأ ثم عطف عليها دية المعاهد .

ولو كان مقدار الدينين متفاوتا لبينه ، لأن الدية عند اطلاقها تنصرف إلى الدية الكاملة ، إذ هي المعهودة في الذهن .

قال الجصاص في بيان وجه دلالة هذه الآية على مساواة دية الكافر المعاهد لدية المسلم ما نصه : « والدية أسم لمقدار معلوم من المال بدلا من نفس الحر ، لأن الديات قد كانت متعامة معروفة بينهم قبل الإسلام ، وبعده ، فرجع الكلام إليها في قوله في قتل المؤمن خطأ ثم لما عطف عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ كانت هذه الدية هي الدية المذكورة إذ لو لم تكن كذلك لما كانت دية ، لأن الدية أسم لمقدار معلوم من بدل النفس لا يزيد ولا ينقص ، وقد كانوا قبل ذلك يعرفون مقادير الديات ولم يكونوا يعرفون الفرق بين دية المسلم والكافر ، فوجب أن تكون الدية المذكورة للكافر هي التي ذكرت للمسلم ، وأن يكون قوله تعالى ﴿ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ راجعا إليها كما عقل من دية المسلم ، لأنها المعتاد المتعارف عندهم ، ولولا أن ذلك كذلك لكان اللفظ مجملا (٧) .

(٦) سورة النساء : آية ٩٢ .

(٧) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٣٨ .

وعن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما نزلت : ﴿ فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاكْحَمْ بَيْنَهُمْ . . . الْآيَةَ ﴾ قال : كان إذا قتل بنى النضير من بنى قريظة قتيلا أدوا نصف الدية ، وإذا قتل بنو قريظة من بنى النضير أدوا الدية إليهم ، قال : فسوى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بينهم في الدية . رواه النسائي (٨) .

### ووجه الاستدلال من هذا الحديث :

أن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : في هذا الحديث أدوا الدية ثم قال بعد ذلك : فسوى بينهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الدية ، فدل ذلك على أن المراد بالدية هنا الدية الكاملة . إذ هي المتبادرة من اللفظ عند إطلاقه ، ولو كان - عليه الصلاة والسلام - قد جعل دية بنى النضير نصف الدية كما هو الشأن في بنى قريظة ، لقال ابن عباس فسوى بينهم النبي في نصف الدية .

وعن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في كتابه إلى أهل اليمن : « وفي النفس مائة من الأبل » رواه النسائي (٩) . ولفظ النفس شامل للمؤمن وغيره .

وعن مقسم بن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ودى العامريين بدية حرين مسلمين وكان لهما عهد من النبي صلى الله عليه وسلم . رواه الترمذى (١٠) .

وعن نافع عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ودى ذميا بدية مسلم . رواه البيهقى والدارقطنى (١١) .

(٨) سنن النسائي ج ٨ ص ١٧ .

(٩) سنن النسائي ج ٨ ص ٥١ .

(١٠) سنن الترمذى ج ٤ ص ٢٠ .

(١١) السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ١٠٢ ، وسنن الدارقطنى ج ٣ ص ١٢٩ .



وروى أبو حنيفة<sup>(١٢)</sup> عن أبي الهيثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبا بكر وعمر وعثمان قالوا : دية المعاهد دية الحر مسلم .

وعن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « دية كل ذى عهد في عهده ألف دينار » رواه أبو داود في المراسيل<sup>(١٣)</sup> . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : دية اليهودى والنصرانى مثل دية المسلم .

وعن أسامة بن زيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جعل دية المعاهد كدية المسلم . رواه الدارقطنى<sup>(١٤)</sup> ، وروى أبو داود<sup>(١٥)</sup> في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن عبد الرحمن قال : كان عقل الذمى مثل عقل المسلم في زمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وزمن أبى بكر ، وزمن عمر وزمن عثمان حتى كان صدرا من خلافة معاوية فقال معاوية : أن كان أهله أصيبوا به فقد أصيب به بيت مال المسلمين فأجعلوا لبيت المال النصف ولأهله النصف خمسمائة دينار ثم قتل آخر من أهل الذمة فقال معاوية لو أنا نظرنا إلى هذا الذى يدخل بيت مال المسلمين فجعلناه وضيعا عن المسلمين وعونا لهم ، قال : فمن هناك وضع عقلهم إلى خمسمائة ، وقد رواه عبد الرزاق والبيهقى<sup>(١٦)</sup> عن الزهري بنحوه وعن عبد الرزاق<sup>(١٧)</sup> عن ابن جريح عن يعقوب ابن عقبة وصالح وإسماعيل بن محمد قالوا : عقل كل معاهد من أهل الكفر ومعاهده كعقل المسلمين ذكرائهم وأناثهم جرت بذلك السنة من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن مسعود قال : دية أهل الكتاب مثل دية المسلمين . رواه عبد الرزاق والبيهقى<sup>(١٨)</sup> .

(١٢) نصب الرأية ج ٤ ص ٣٦٧ .

(١٣) المرجع السابق ج ٤ ص ٣٦٦ .

(١٤) سنن الدارقطنى ج ٣ ص ١٤٥ .

(١٥) نصب الرأية ج ٤ ص ٣٦٦ .

(١٦) السنن الكبرى ج ٨ ص ١٠٢ ، مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ٩٦ .

(١٧) مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ٩٧ .

(١٨) السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ١٠٣ ، مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ٩٧ .

وروى سعيد بن أبي أيوب قال : حدثني يزيد بن أبي حبيب أن جعفر بن عبد الله بن الحكم أخبره أن رفاعة بن السمؤل اليهودي قتل بالشام ، فجعل عمر ديته ألف دينار . رواه عبد الرزاق بمعناه (١٩) .

وروى الزهري عن سالم عن أبيه أن مسلما قتل كافرا من أهل العقد ففرض عليه عثمان بن عفان بدية المسلم (٢٠) رواه الدارقطني .

وقال علي - رضي الله عنه - في حق أهل الذمة : « إنما يدل الجزية لتكون دماءهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا » (٢١) .

وروى عبد الرزاق (٢٢) عن أبي حنيفة عن الحكم بن عتبة أن عليا قال : ودية اليهودي والنصراني وكل ذمي مثل دية المسلم .

فهذه الأحاديث والآثار تدل دلالة ظاهرة على أن : دية غير المسلم مساوية لدية المسلم . ولأن دية عبيد أهل الذمة ودية عبيد المسلمين متساويتان ، وإذا تساوت الدية بالنسبة للعبيد وجب أن يكون الحكم كذلك بالنسبة للأحرار ، إذ ليس ثم ما يقتضي التفرقة بين الأحرار والعبيد (٢٣) .

ولأن دماءهم معصومة كدماء المسلمين ، فوجب بقتلهم ما يجب بقتل المسلمين .

ولأن ضمان أموالهم عند الأتلاف مماثل ل ضمان أموال المسلمين . وإذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لأموالهم ، وجب أن يكون كذلك لحكم بالنسبة لأنفسهم .

(١٩) مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ٩٧ .

(٢٠) سنن الدارقطني ج ٣ ص ١٤٦ .

(٢١) نصب الراية ج ٤ ص ٣٦٩ .

(٢٢) مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ٩٧ .

(٢٣) تفسير الطبري ج ٩ ص ٤٣ .

ولأن الأموال تابعة للأنفس<sup>(٢٤)</sup> والتابع يأخذ حكم متبوعه ، ولأن وجوب كمال الدية يعتمد كمال حال القتل فيما يرجع إلى أحكام الدنيا ، وهي : الذكورة والحرية والعصمة وحد ذلك<sup>(٢٥)</sup> في الذمي والمستأمن .

ولأن المسلم والكافر المعاهد متساويان في كفارة القتل ، فوجب أن يتساويا في الدية ، إذ أن كلا منهما حكم يترتب على القتل .

وذهب مالك وأحمد وابن شبرمة وعروة بن الزبير : إلى أن دية الذمي الكتابي يهوديا كان أو نصرانيا نصف دية المسلم<sup>(٢٦)</sup> وحجتهم :

قول الله تعالى :

﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾<sup>(٢٧)</sup>

وكقوله تعالى :

﴿ أَقْمَنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾<sup>(٢٨)</sup>

(٢٤) تبين الحقائق ج٦ ص ١٢٨ .

(٢٥) بدائع الصنائع ج١٠ ص ٤٦٦٥ .

(٢٦) الكافي لابن عبد البر ج٢ ص ١١١٠ - مسائل الأمام أحمد رواية ابن هانيء ج ٢ ص ٨٦ ، والمعنى ج ٩

ص ٥٢٧ ، سبل السلام ج٣ ص ٢٥١ ، تفسير الطبري ج٥ ص ٥٢٧ ، أحكام القرآن لابن العربي

ج٤ ص ٢٥ .

(٢٧) سورة الحشر : آية ٢٠ .

(٢٨) سورة السجدة : آية ١٨ .

وكقوله تعالى :

﴿ أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢٩)

مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ (٢٩)

فقد دلت هذه الآيات على نفى المساواة بين المسلم والكافر ، فوجب أن تكون دية الكافر أدنى من دية المسلم .

وعن ابن عباس - رضى الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « المسلمون تتكافأ دماءهم » رواه ابن ماجة (٣٠) فهذا الحديث يدل بمفهومه على أن دم غير المسلم لا يكافئ دم المسلم ، وإذا كان دم الكافر غير مكافئ لدم المسلم وجب أن تكون دية الكافر أنقص من ديته .

وروى الطبراني (٣١) في الأوسط عن نافع عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال أن دية المعاهد نصف دية المسلم ، ولأن النقص بالكفر أشد من النقص بالأنوثة .

وإذا كان ذلك مؤثرا في نقصان الدية ، فالكفر أولى بذلك ، ولأن الرق أثر الكفر ، وإذا نقصت الدية بأثر الكفر فانتقاضها به أولى . ولأن الدية في الشريعة الإسلامية على التفاضل في الحرية والتفاوت في المرتبة ، إذ هي حق مالى يتفاوت بتفاوت الصفات كسائر الحقوق المالية . (٣٢)

وحيث أن المسلم له مزية على الكافر وجب ألا يساويه في الدية .

(٢٩) سورة القلم آية ٣٥ .

(٣٠) سنن ابن ماجة ج ٤ ص ٨٩٥ .

(٣١) نصب الراية ج ٤ ص ٣٦٥ .

(٣٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٧٨ .

وذهب الشافعي<sup>(٣٣)</sup> وإسحاق بن راهويه والحسن وعكرمة وعمر بن دينار وأبو ثور: إلى أن دية الذمي الكتابي يهوديا كان أو نصرانيا ثلث دية المسلم .

وحيثهم : ما رواه عبادة بن الصامت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف ، ومن المعلوم أن أربعة آلاف تمثل ثلث الدية الكاملة أثنى عشر ألف درهم ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم قال : « وكان ذلك كذلك حتى أستخلف عمر فقام : أن الأبل قد غلت ، قال : ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق أثنى عشر ألف ، وعلى أهل البقر مائتى بقرة ، وعلى أهل الشاة ألف شاة ، وعلى أهل الحلل مائتى حلة ، قال : وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية » رواه أبو داود والبيهقى<sup>(٣٤)</sup> .

### ووجه الاستدلال من هذا الحديث :

أن عمر - رضى الله عنه - أبقى دية أهل الذمة على ما كانت عليه ، ولم يرفعها كما رفع دية المسلمين<sup>(٣٥)</sup> . وروى الشافعي في الأم ، والبيهقى في السنن : أن عمر وعثمان قضيا في دية اليهودى والنصرانى بثلث دية المسلم<sup>(٣٦)</sup> .

ولأن تقدير دية اليهودى والنصرانى بثلث المسلم أقل ما قيل في ذلك فيكون هذا القدر مجعما عليه ، فتعين الأخذ به وتقديمه على ما سواه<sup>(٣٧)</sup> ، ولأن الأثنى المسلمة أعلى مكانة من الذكر الكافر ، وبما أن الأجماع منعقد على أن دية المرأة المسلمة على النصف من دية المسلم وجب أن تنقص دية الكافر عن ديتها .

(٣٣) - الأم ج ٦ ص ٩٢ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ١٣٨ ، المجموع شرح المهذب ج ١٧ ص ٤١٤ ، سبل السلام ج ٣ ص ٢٥٤ ، تفسير القرطبي ج ٥ ص ٣٢٧ ، أحكام القرآن للشافعي ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٣٤) سنن أبي داود ج ٢ ص ٤٩١ ، السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ١٠١ .

(٣٥) نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٣ .

(٣٦) الأم ج ٦ ص ٩٢ ، نصب الراية ج ٤ ص ٣٦٥ ، السنن الكبرى ج ٨ ص ١٠١ .

(٣٧) الأم ج ٦ ص ٩٢ .

## مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة القائلين بالتسوية بين دية الذمى والمسلم على النحو الآتى : -

أعترض على الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ بأعراضين : -

أولهما : أنه يحتمل أن المراد في هذه الآية المؤمن الذى بيننا وبين قومه ميثاق ولم يصرح بذكره هنا أكتفاء بالتصريح به فى الموضوعين السابقين .

وقد أجاب عن هذا الاعتراض الجصاص بما نصه : « قيل له هذا غلط من وجوه أحدها إنه قد تقدم فى أول الخطاب ذكر القتل المؤمن خطأ وحكمه ، وذلك يقضى سائر المؤمنين إلا ما خصه الدليل ، فغير جائز إعادة ذكر المؤمن بذلك الحكم فى سياق الآية مع شمول أول الآية ولغيره ، فعلمنا أنه لم يرد المؤمن ممن كان بيننا وبينهم ميثاق .

والثانى : لم يقبده بذكر الإيمان وجب اجراءه فى الجميع من المؤمنين والكفار من قوم بيننا وبينهم ميثاق ، وغير جائز تخصيصه بالمؤمنين دون الكافرين بغير دليل .

والثالث : أن إطلاق القول بأنه من المعاهدين يقتضى أن يكون معاهداً مثلهم ، ألا ترى أن قول القائل أن هذا الرجل من أهل الذمة يفيد أنه ذمى مثلهم ، وظاهر قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ يوجب أن يكون معاهداً مثلهم .

ألا ترى أنه لما أراد بيان حكم المؤمن إذا كان من ذوى أنساب المشركين قال : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ ﴾ فقيده بذكر الإيمان ، لأنه لو أطلقه لكان المفهوم منه أنه كافر مثلهم .

والرابع : أنه لو كان كما قال هذا القائل ، لما كانت الدية مسلمة إلى أهله ، لأن أهله كفار لا يرثونه ، فهذه الوجوه كلها تقتضى المساواة وفساد هذا التأويل (٣٨) .

الاعتراض الثانى : أن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ لا يدل على كمال الدية بالنسبة للمعاهد ، كما أن دية المرأة على النصف من دية الرجل لم يخرجها ذلك من أن تكون دية كاملة لها داخلة تحت قوله تعالى ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ .

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بجوابين : -

أولهما : أن دية المرأة لا يتناولها لفظ الدية عند إطلاقه ، وإنما يتناولها ذلك اللفظ إذا كان مقيدا .

ألا ترى أنه يقال : دية المرأة نصف الدية ، وعليه فإن مقدار دية المرأة لم يعلم من هذه الآية . وإنما علم من نصوص أخرى ، ولولا تلك النصوص لكانت دية المرأة كدية الرجل .

وثانيهما : أن الله ذكر الرجل المؤمن في قوله ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتَلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴾ ثم عطف عليه المعاهد بقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ فكما اقتضى النص الأول كمال الدية بالنسبة للمسلم ، فكذا ينبغى أن يقتضى النص الثانى كمال الدية بالنسبة للمعاهد لتساويهما في اللفظ .

ولأن العطف يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم (٣٩) . وقد أجاب الفخر الرازى على ما أورده الحصاص من مناقشة الاعتراض الأول بما نصه : ويمكن أن يجاب عن هذه الوجوه ، أما الأول : فجوابه أنه تعالى ذكر حكم المؤمن المقتول على سبيل الخطأ ، ثم ذكر أحد قسميه وهو المؤمن المقتول خطأ الذى يكون من سكان دار الحرب .

(٣٨) أحكام القرآن للحصاص ج ٢ ص ٢٣٩ .

(٣٩) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٣٨ .

فبين أن الدية لا تجب في قتله . وذكر القسم الثاني : وهو المؤمن المقتول خطأ الذي يكون من سكان مواضع أهل الذمة ، وبين وجوب الدية والكفارة في قتله ، والغرض من إظهار الفرق بين هذا القسم وبين ما قبله .

وأما الثاني : فجوابه أن أهله هم المسلمون الذين تصرف ديتهم إليهم .  
وأما الثالث : فجوابه أن كلمة (من) صارت مفسرة في الآية السابقة بكلمة (في) معنى في قوم عدو لكم .

فهكذا يجب أن يكون المعنى ذلك لا غير<sup>(٤٠)</sup> .

وقد رد الرازي الاحتجاج بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ على مساواة دية الذمي للمسلم قائلا : « أنا بينا أن الآية نازلة في حق المؤمنين لا في حق أهل الذمة فسقط الاستدلال ، وأيضا بتقدير أن يثبت لهم أنها نازلة في أهل الذمة لا تدل على مقصودهم ، لأنه تعالى أوجب في هذه الآية دية مسلمة . فهذا يقتضى شيء من الأشياء التي تسمى دية ، فلم قلت أن الدية التي أوجبها في حق الذمي هي الدية التي أوجبها في حق المسلم ، ولا يجوز أن تكون دية المسلم مقدارا معيناً ، ودية الذمي مقدارا آخر ، فإن الدية لامعنى لها إلا المال الذي يؤدي في مقابلة النفس ، فإن ادعيتم أن مقدار الدية في حق المسلم وفي حق الذمي واحد فهو ممنوع ، والنزاع ما وقع إلا فيه فسقط هذا الاحتجاج . والله تعالى أعلم<sup>(٤١)</sup> .

وأما ما روى عن ابن عباس من تسويته عليه الصلاة والسلام بين بني قريظة وبني النضير ، فقد قال عنه أبو عمر : « هذا الحديث فيه لين ، وليس في مثله حجة » نقل هذا القول القرطبي في تفسيره<sup>(٤٢)</sup> .

(٤٠) تفسير الفخر الرازي ج ١٠ ص ٢٣٦ .

(٤١) الفخر الرازي ج ١٠ ص ٢٣٦ .

(٤٢) السنن الكبرى ج ٨ ص ١٠٠ .



وأما قوله - عليه الصلاة والسلام - في كتاب عمر وابن حزم الذى بعثه إلى أهل اليمن :  
« وفي النفس مائة من الأبل » .

فيمكن أن يجاب عنه : بأن النفس في هذا الحديث وردت مقيدة في بعض الروايات  
بالنفس المؤمنة ، فقد روى البيهقي في السنن الكبرى<sup>(٤٣)</sup> بإسناده عن عبد الله ومحمد ابني  
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن أبيهما عن جدهما عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في  
الكتاب الذى كتبه لعمر وابن حزم : « وفي النفس المؤمنة مائة من الأبل » وبناء على ذلك  
فيحمل المطلق على المقيد .

وأما حديث العامريين فلا يصلح للأحتجاج به ، لأن في إسناده أبا سعيد البقال وهو  
ضعيف<sup>(٤٤)</sup> قال عنه الترمذى في علله الكبرى قال البخارى وهو يقارب الحديث . وقال ابن  
عدى وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم .<sup>(٤٥)</sup> وقال البيهقي بعد ايراده لهذا  
الحديث : فأبو سعيد هذا سعيد بن المرزبان البقال لا يحتج به<sup>(٤٦)</sup> .

وأما حديث الزهري المتضمن أن دية الذمى على عهد رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم - وأبى بكر وعمر وعثمان كانت كدية المسلم ، فلا تقوم به حجة لأنه مرسل ، إذ  
الزهري الراوى لهذا الحديث لم ير أحدا ممن روى عنه ، ومراسيل الزهري ضعيفة عند  
المحدثين<sup>(٤٧)</sup> لأنه من كبار حفاظ الحديث ، فلا يرسل إلا لعله .<sup>(٤٨)</sup>

قال الشافعى مجيبا على حديث الزهري في أثناء حوار بينه وبين بعض علماء الحنفية :

---

(٤٣) نصب الرابة ج ٤ ص ٣٦٦ .

(٤٤) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٣٢٧ .

(٤٥) نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٤ .

(٤٦) السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ١٠٢ .

(٤٧) نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٤ .

(٤٨) الأم ج ٧ ص ٢٩٤ .

« قلنا أفتقبل عن الزهري مرسله عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو عن أبي بكر أو عن عمر أو عن عثمان ففتح عليك برسله . قال : لا يقبل المرسل من أحد ، وإن الزهري لقبيح المرسل ، قلنا : وإذا أبيت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلا ، وكان الزهري قبيح المرسل عندك أليس قد روته من وجهين . .

وأما حديث ابن عمر ، ففي اسناده راو متروك هو أبو كرز ، قال عنه الدارقطني بعد إirاده لهذا الحديث : « أبو كرز هذا متروك الحديث ، ولم يروه عن نافع عن غيره وأسمه عبد الله بن عبد الملك الفهري ... انتهى »<sup>(٤٩)</sup>

وبناء على ذلك : فلا تقوم به حجة ، وعلى فرض صحته فقد أجاب عنه ابن العربي قائلا : « وأما ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أعطى في ذى العهد مثل دية المسلم ، فإنما كان على معنى الاستتلاف لقومهم . إذ كان يؤديها من قبل نفسه ، ولا يرتبها على العاقلة<sup>(٥٠)</sup> .

وأما قوله - عليه الصلاة والسلام : « دية كل ذى عهد في عهده ألف دينار » فقد رواه الشافعي في مسنده موقوفا على سعيد بن المسيب حيث قال : أخبرنا محمد بن الحسن ثنا محمد بن يزيد ثنا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : « دية كل معاهد في عهده ألف دينار »<sup>(٥١)</sup> . وإذا كان هذا الحديث من كلام سعيد بن المسيب فلا يكون حجة بالأنتفاق ، وأما حديث عمرو بن شعيب فقد أجاب عنه بن قدامة في المغنى قائلا : « وأما ما احتج به الآخرون فإن الصحيح من حديث عمرو بن شعيب ما روته . أخرجه الأئمة في كتبهم دون ما رووه .<sup>(٥٢)</sup> .

وأما الآثار المروية عن عمرو عثمان وغيرها فقد روى عنهم خلاف ذلك فيحمل قولهم

(٤٩) نصب الرأية ج ٤ ص ٣٦٦ .

(٥٠) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٧٩ .

(٥١) نصب الرأية ج ٤ ص ٣٦٦ .

(٥٢) المغنى ج ٩ ص ٥٢٨ .

بجعل دية الكافر كدية المسلم على ما إذا كان القتل عمدا ، قال أحمد مبينا وجه قضاء عثمان في الذمي الذي قتل غيلة بدية المسلم إنما غلظ عثمان الدية عليه لأنه كان عمدا ، فلما ترك القود غلظ عليه ، وكذلك حديث معاوية بن أبي سفيان

وأما اعتبار التساوى في العصمة بين المسلم والكافر الذمي أو المستأمن مسوغا للحكم بالتساوى في الدية فلا يصح ، إذ العصمة لا تدخل لها في مقدار الدية والا لوجب أن تكون دية المرأة مساوية لدية الرجل . إذ هما متساويان في العصمة .

وأما اعتبار التساوى في الكفارة بين المسلم والكافر موجبا للتساوى بينهما في الدية فممنوع ، فإن الكفارة الواجبة بقتل المرأة والعبد والجنين مساوية للكفارة الواجبة بقتل غيرهم مع الأختلاف الكبير بينهم وبين غيرهم في الدية . فإذا لم يكن التساوى بين هؤلاء وغيرهم في الكفارة موجبا للتساوى بينهم في الدية ، فكذلك الحكم بين المسلم والكافر<sup>(٥٣)</sup>

### مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني :

لقد نوقشت أدلة أصحاب القول الثاني على النحو الآتي : -  
أجيب عن الآيات الدالة على نفي المساواة بين المسلم والكافر : بأن المراد بها نفي المساواة بينهما في أحكام الآخرة وليس في أحكام الدنيا<sup>(٥٤)</sup> .

وأما قوله - عليه الصلاة والسلام - « المؤمنون يتكافأ دماؤهم » فإنما يدل على نفي مكافأة دم غير المسلم للمسلم بمفهوم المخالفة وهو ليس بحجة<sup>(٥٥)</sup> ، وأما حديث عمرو بن شعيب ، فقد نوقش بمناقشات مختلفة ، فقد ناقشه الجصاص في أحكام القرآن بما نصه : « قيل له قد علمنا حضور هؤلاء الصحابة الذين ذكرنا عنهم مقدار الدية خطبة النبي - صلى

(٥٣) الأم ج ٧ ص ٢٩٤ .

(٥٤) شرح العناية على الهداية ج ٨ ص ٣١٧ .

(٥٥) المرجع السابق .

الله عليه وسلم - بمكة ، فلو كان ذلك ثابتا لعرفه هؤلاء . ولما عدلوا عنه إلى غيره . وأيضا : قد روى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « دية المعاهد مثل دية المسلم » وأنه ودى العامرين دية حرين مسلمين . وهذا أولى لما فيه من الزيادة . ولو تعارض الخبران لكان ما اقتضاه ظاهر الكتاب وما ورد به النقل المتواتر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - في أن الدية مائة من الأبل من غير فصل بين المسلم والكافر أولى - فوجب تساويهما في الديات . (٥٦) .

وقال الشافعي مبينا سبب عدم أخذه بحديث عمرو بن شعيب : أنه حديث غير ثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم . (٥٧) .

قال ابن حزم : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة لا يجوز الاحتجاج بها وهي مملوءة مناكير « (٥٨) »

وأما قياس الكفر على الأثوثة والرق بجامع النقصان في كل ، فقد أجاب عنه الزيلعي بما نصه : « نقصان دية المرأة والعبد لا باعتبار نقصان الأثوثة والرق ، بل باعتبار نقصان صفة الملكية ، فإن المرأة لا تملك النكاح ، والعبد لا يملك المال ، والحرة الذكر يملكها ، فلهذا زادت قيمته ونقصت قيمتها ، والكافر يساوى المسلم في هذا المعنى فوجب أن يكون بدله كبدله (٥٩) .

وأما قولهم : أن الدية حق مالى يتفاوت بتفاوت الصفات كسائر الحقوق المالية فممنوع ، إذ اختلاف الصفات في المقتول لا أثر له على مقدار الدية ، ولذا تساوت دية العالم والجاهل والكبير والصغير والشريف والوضيع ، ولو كان الاختلاف في الصفات مؤثرا على مقدار الدية لما تساوت دية هؤلاء .

(٥٦) أحكام القرآن للجصاصي ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٥٧) الأم ج ٧ ص ٢٩٤ .

(٥٨) المحلى ج ١٢ ص ٢٤ .

(٥٩) تبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٩ .

### مناقشة أدلة أصحاب القول الثالث :

نوقشت أدلة القائلين بأن دية الكافر الكتابي الذي له عهد ثلث دية المسلم على النحو الآتي :

حديث عبادة فقد قال عنه ابن حجر العسقلاني في التلخيص : لم أجده من حديث عبادة إلا فيما ذكر أبو إسحاق الاسفراييني في كتاب أدب الجدل له ، فإنه قال : رواه موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى بن عبادة ، رواه الشافعي عن فضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن ثابت الحداد عن ابن المسيب أن عمر قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف ، وفي دية المجوس ثمانمائة درهم (٦٠) .

وهذا النص يفهم منه : أن ابن حجر لا يرى صحة نسبة هذا الحديث إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ورأى ابن حجر له اعتبار في هذا المجال إذ هو من حفاظ الحديث الثقات الذين يعتد بكلامهم .

وأما ما فعله عمر من عدم رفعه دية أهل الذمة الواردة في حديث عمرو بن شعيب ، فقد أجاب عنه الشوكاني بما نصه : « يجب عنه بأن فعل عمر ليس بحجة على فرض عدم معارضته لما ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - فكيف وهو هنا معارض للثابت قولا وفعلا » (٦١) .

وأما ما روى من أن عمر قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف فإنه منقطع ، إذ هو من رواية سعيد بن المسيب عن عمر وسعيد لم يلق عمر (٦٢) ولم يأخذ عنه ، وإذا كان بهذه المثابة فلا تقوم به حجة .

وفضلا عن ذلك : فإن عمر قد روى عنه أنه قضى بمساواة دية غير المسلم للمسلم ، وذلك في عدد من الآثار ، وقد سبق إيراد بعضها عند الكلام عن أدلة أصحاب القول الأول .

(٦٠) تلخيص الحبير ج ٤ ص ٢٩ .

(٦١) نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٣ .

(٦٢) الأم ج ٧ ص ٢٩٤ .

وأما قولهم : أن جعل دية الكتابي ثلث دية المسلم أقل ما قيل في ذلك فيكون مجعاً عليه فلا يصلح الاحتجاج به ، لأن لأصوليين مختلفون في اعتبار ذلك اجماعاً .

وفضلاً عند ذلك : فإن جعل دية الكتابي ثلث دية المسلم ليس هو أقل ما قيل ، لأن من العلماء من لا يرى وجوب الدية في قتل غير المسلم إطلاقاً كما هو مذهب ابن حزم .<sup>(٦٣)</sup>

وأما قولهم أن الذكر الكافر أدنى مكانة من الأنثى المسلمة ، فوجب أن تنقص دية عن ديتها فغير مسلم ، لأن نقصان دية المرأة المسلمة عن دية الرجل المسلم ليس راجعاً إلى نقصان مكانتها عنه ، وإنما مرده إلى أن الدية تعويض مادي عن الضرر المادي اللاحق بالورثة بفقد مورثهم ، ومن المسلم به أن الضرر المادي يفقد الرجل أشد من الضرر المادي يفقد المرأة ، وليس هذا المعنى موجوداً بالنسبة للكافر ، إذ الضرر المادي اللاحق بورثته مماثل للضرر المادي اللاحق بورثة المسلم .

وبإمعان النظر في أدلة كل قول من الأقوال الثلاثة ، وما أجيب به عليها يترجح عندي القول بمساواة دية الكتابي لدية المسلم ، وذلك لقوة أدلته ، وضعف ما أجيب به على أكثرها .

ولأن الشريعة الإسلامية قد ساوت بين المسلمين وغيرهم من المعصومين في أكثر الأحكام الدنيوية ، وبصفة خاصة في الحقوق المالية التي تعتبر الدية واحداً منها .

ولأن تحقيق العدالة بين كافة أفراد المجتمع مبدأ أساسياً من مبادئ الشريعة الإسلامية ، وذلك يقتضى عدم التفرقة بين دية معصوم وآخر لأى اعتبار من الأعتبارات .

### الفرع الثانى : دية الكافر المعاهد من غير أهل الكتاب :

أختلف العلماء في دية المعاهد من غير أهل الكتاب فذهب أبو حنيفة وأصحابه<sup>(٦٤)</sup> وزيد بن علي وابن جرير الطبرى وسعيد بن المسيب في رواية عنه والشعبى والنخعى وسفيان

(٦٣) المحلى ج ١٢ ص ١١ .

(٦٤) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٣٨ ، تفسير الطبرى ج ٩ ص ٤٣ ، تفسير القرطبي ج ٥ ص ٣٢٧ ، تبين الحقائق ج ٦ ص ١٢٨ ، شرح الهروى ص ٣٠١ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٦٤ ذ ، نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٣ .

الثورى والزهرى وعثمان البتى والحسن بن حيوة : إلى أن ديته كدية المسلم ، وقد احتجوا بذات الأدلة التى أحتج بها القائلون بمساواة دية الكتابى دية المسلم .

ولأنه آدمى حر معصوم الدم ، فوجب أن تكون ديته دية كاملة قياسا على المسلم .

وزهب الشافعى ومالك<sup>(٦٥)</sup> وأحمد وسعيد بن المسيب فى رواية عنه ، وسليان بن يسار وعطاء والحسن وإسحاق : إلى أن دية المعاهد غير الكتابى مجوسيا كان أو غيره ثمانمائة درهم . وحجتهم : مارواه البيهقى<sup>(٦٦)</sup> . عن عقبه بن عامر أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : دية المجوسى ثمانمائة درهم .

وروى الشافعى فى الأم ، والبيهقى فى السنن<sup>(٦٧)</sup> أن عمر بن الخطاب قضى فى المجوسى بثمانمائة درهم .

وروى عبد الرزاق فى مصنفه<sup>(٦٨)</sup> : أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر : أن المسلمين يقعون على المجوس فيقتلونهم فماذا ترى ، فكتب إليه عمر : إنما هم عبيد فأقمهم قيمة العبد فيكم ، فكتب أبو موسى بثمانمائة درهم فوضعها عمر للمجوس . وروى البيهقى<sup>(٦٩)</sup> عن عثمان وابن مسعود وعلى : أنهم قالوا : دية المجوس ثمانمائة درهم .

وقد وردت هذه النصوص فى المجوس ، وألحق بهم غيرهم من الكفار الذين ليس لهم دين سواوى ثابت ، لأنهم دون المجوس .

وزهب عمر بن عبدالعزيز<sup>(٧٠)</sup> وبعض الشافعية : إلى أن دية المعاهد غير الكتابى نصف دية المسلم وحجتهم : ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبى - صلى الله

---

(٦٥) الكافى لابن عبد البر ج ٢ ص ١١١٠ ، مسائل الأمام أحمد رواية ابن هانىء ج ٢ ص ٨٦ ، المغنى ج ٩ ص ٥٣٠ ، مطالب أولى النهى ج ٦ ص ٩٧ ، الأم ج ٦ ص ٩٢ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٨ ، المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ٤٦٤ ، أحكام القرآن للشافعى ج ١ ص ٢٨٤ .

(٦٦) السنن الكبرى ج ٨ ص ١٠١ .

(٦٧) الأم ج ٦ ص ٩٢ ، السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ١٠١ .

(٦٨) مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ٩٥ .

(٦٩) السنن الكبرى ج ٨ ص ١٠١ .

(٧٠) المغنى ج ٩ ص ٥٣٠ ، مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ٩٥ .

عليه وسلم - قال : « عقل الكافر نصف دية المسلم » رواه الترمذى (٧١) ولفظ الكافر لفظ عام يشمل كل كافر كتابيا كان أو غيره .

وقوله - عليه السلام - في شأن المجوس : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » وحيث أن دية الكتابي نصف دية المسلم ، فكذلك الحكم في المجوسى عملا بما يقتضيه هذا الحديث .  
وذهب أبو إسحاق من الشافعية<sup>(٧٢)</sup> : إلى أن الكافر المعاهد إن كان متمسكا بدين لم يبدل فديته دية مسلم .  
وعلل هذا : بأن المعقول في هذه الحالة مولود على الفطرة ، ولم يظهر منه عناد فكمملت ديته كالمسلم .

### مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة كل قول على النحو الآتى :

#### مناقشة أدلة أصحاب القول الأول :

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول بذات المناقشات التى سبق إيرادها عند مناقشة أدلة القائلين بأن دية الكتابي ماثلة لدية المسلم إذ أن تلك الأدلة هى ذات الأدلة التى استدلت بها القائلون بمساواة دية الكافر غير الكتابي لدية المسلم ، مما لاتدعو الحاجة إلى أعادتها ، وأما قولهم ، أن الكافر المعاهد مساوى للمسلم فى العصمة فممنوع لأن عصمة المسلم مؤبدة ، بينما عصمة الكافر غير الذمى ... المعاهد أو المستأمن مؤقتة ، وبذلك تكون أدنى من عصمة المسلم ، فلا يصح أن تتخذ مبررا للقول بتساويها فى مقدار الدية ، أو فى غيره من الأحكام .

#### مناقشة أدلة أصحاب القول الثانى :

نوقش استدلالهم بحديث عقبة بن عامر : بأن ذلك الحديث لا تقوم به حجة ، لأن فى أسناده عبد الله بن لهيعة .<sup>(٧٣)</sup> . وقد ضعفه أكثر المحدثين ، منهم : ابن معين ،

(٧١) سنن الترمذى ج٢ ص ٢٥ .

(٧٢) المجموع شرح المهذب ج١٧ ص ٤٢٤ .

(٧٣) نيل الأوطار ج٧ ص ٧٣ .



وعبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة ، وابن أبي مريم ، والنسائي وغيرهم<sup>(٧٤)</sup> .  
وقال البيهقي عقب إirاده لهذا الحديث : « تفرد به أبو صالح كاتب الليث »<sup>(٧٥)</sup> .

وقال صاحب الجوهر النقي معلقا على هذا الحديث . « قلت : قال الطحاوي لا يعلم  
« روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في دية المجوسى غير هذا الحديث الذى لا يشبهه  
أهل الحديث لأجل بن لهيعة ، ولا سيما من رواية عبد الله بن صالح<sup>(٧٦)</sup> .

وأما الآثار المروية عن عمر وعثمان وعلى والنبي أخرجهما البيهقي فلا تقوم بها حجة  
لضعف أسانيدهما . إذ هى مروية عن طريق ابن لهيعة<sup>(٧٧)</sup> . وقد قيل عنه ما قيل . وأما  
ما رواه عبد الرازق عن عمر فلا يمكن التسليم به لمنافاته لما تقتضيه قواعد الشرع العامة ،  
إذ أنه اعتبر المجوس عبدا حيث ورد فيه قوله : « أنما هم عبيد فأقمتهم قيمة العبد فيكم » .

ومثل هذا القول لا يمكن صدوره من عمر حيث أن المجوس وغيرهم من المعاهدين أحرار  
لا تجرى عليهم أحكام الأرقاء بأى وجه من الوجوه . إذ الاسترقاق إنما يشرع بالنسبة  
للمحاربين دون غيرهم ، وفضلا عن ذلك : فإن تقدير أبى موسى قيمة العبد بشائمائة كما ورد فى  
ذلك الأثر فيه نظر ، ولأن القيمة تتفاوت من عبد لآخر ، ثم أن تلك الآثار الواردة عن بعض  
الصحابة فى تقدير دية المحسى بشائمائة درهم قد عارضها ، ما نقل عن أولئك الصحابة  
أنفسهم من جعلهم دية الكافر المعاهد كدية المسلم ، وهى آثار صحيحة وصالحة للأحتجاج بها  
لقوة أسانيدها ، وقد سبق إيرادها عند الكلام عن أدلة أصحاب القول الأول فى مسألة دية  
الكتابى .

وأما قولهم : أن الشائمائة درهم أقل ما قيل فى دية المجوسى ، فيكون الأخذ بها أولى .  
فقد أجاب عنه بن جرير الطبرى فى التهذيب كما نقله صاحب الجوهر النقي بما نصه :  
« أورد على من أوجب ما لا شك فيه هو الأقل ، وذلك أربعة آلاف لليهودى وشائمائة  
للمجوسى ، فقال هذا علة غير صحيحة ، والحكم بالأقل على غير أصل من كتاب أو سنة ،

(٧٤) ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٤٧٥ وما بعدها .

(٧٥) السنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ١٠١ .

(٧٦) الجوهر النقي ج ٨ ص ١٠١ .

(٧٧) نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٣ .

وكل قائل يحتاج إلى دلالة على صحة قوله « (٧٨) » .

### مناقشة ما احتج به أصحاب القول الثالث :

اعترض على احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب بأن المراد بالكافر الوارد ذكره في حديث الكافر الكتابي ، فقد جاء ذلك مصرحا به في الرواية الثانية لذلك الحديث عن عمر بن شعيب ذاته حيث قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن عقل أهل الكتابيين نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود والنصارى .

روى هذه الرواية : أحمد والنسائي وابن ماجه (٧٩) ، فيحمل المطلق في الرواية الأولى على المقيد في الرواية الثانية .

وقد أجاب على هذا الاعتراض : الإمام الشوكاني بما نصه : « لا نسلم صلاحية الرواية الثانية للتقيد ولا للتخليص ، لأن ذلك من التنصيص على بعض أفراد المطلق أو العام ، وما كان كذلك فلا يكون مقيدا لغيره ولا مخصوصا له ، ويوضح ذلك أن غاية ما في قوله عقل أهل الكتابيين أن يكون من عداهم بخلافهم لمفهوم اللقب ، وهو غير معمول به عند الجمهور وهو الحق ، فلا يصلح لتخصيص قوله - صلى الله عليه وسلم - : « عقل الكافر نصف دية المسلم » ولا لتقيده على فرض الاطلاق . ولا سيما ومخرج الفظين واحد والراوى واحد . فإن ذلك يفيد أن احدهما من تصرف الراوى ، واللازم الأخذ بها ما هو مشتمل على زيادة ، فيكون المجوسى داخل تحت ذلك العموم ، وكذلك كل من له دية من الكفار ، ولا يخرج عنه إلا من لا ذمة له ولا أمان ولا عهد من المسلمين ، لأنه مباح الدم ، ولو فرض عدم دخول المجوسى تحت ذلك اللفظ كان حكمه حكم اليهود والنصارى والجامع الذمة من المسلمين (٨٠) .

(٧٨) الجوهر النقى ج ٨ ص ١٠٣ .

(٧٩) سنن النسائي ج ٧ ص ٤٠ ، سنن ابن ماجه ج ٥ ص ٧٣ ، سنن أبى داود ج ٢ ص ٥٠٠ .

(٨٠) نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٤ .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » فقد أجاب عنه ابن قدامة في المغنى قائلا : وقوله « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » يعنى فى أخذ جزيتهم وحقن دمائهم ، بدليل أن ذبائهم ونسائهم لا تحل لنا (٨١).

وأما ما ذهب إليه أبو إسحاق من الشافعية ، فمحل نظر ، لأن الحكم على أى دين من الأديان السابقة ببقائه على الصفة التى نزل عليها دون تبديل أمر مستحيل . إذ العلم بذلك إنما يتم عن طريق الوحى ، وقد انقطع بموته عليه الصلاة والسلام .

ويترجح عندى القول بمساواة دية الكافر المعاهد مجوسيا كان أو غيره لدية المسلم ، وذلك لنفس الأسباب التى بناء عليها رجح القول بمساواة دية الكافر الكتابى لدية المسلم لعدم وجود ما يقتضى التفرقة بين الكتابى وغيره من المعاهدين فى هذا المجال .

قال صاحب الجوهر النقى مؤيدا القول بمساواة الكافر المعاهد للمسلم فى الدية ما نصه : « وأخرج - أيضا - فى مراسيله بسند رجاله ثقات عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « دية كل ذى عهد فى عهده ألف دينار » وقد تأيد هذا المرسل مرسلين صحيحين وبعده أحاديث مسندة ، وإن كان فيها كلام وبمذاهب جماعة كثيرة من الصحابة ومن بعدهم ، فوجب أن يعمل به الشافعى كما عرف من مذهبه .

وفى التمهيد روى ابن إسحاق عن دواد بن الحسين عن عكرمة عن ابن عباس فى قضية بنى قريظة والنضير (٨٢) : أنه - عليه الصلاة والسلام - جعل ديتهم سواء دية كاملة ، وعمر وعثمان قد اختلفا عنها ، وقد تقدم عن عثمان على موافقة هذه الأحاديث من وجوه عديدة ، بعضها فى غاية الصحة كما قدمنا ، عن ابن حزم وهو الذى دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى ، لأنه تعالى قال : ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ثم قال : وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة ، والظاهر أن هذه الدية الأولى ، وكذا فهم جماعة .

(٨١) المغنى ج ٩ ص ٥٣٠ .

(٨٢) الجوهر النقى ج ٨ ص ١٠٣ .

## المبحث الثاني

### دية قتل الكافر المعصوم الدم عمدا

أختلف العلماء في دية الكافر المعصوم الدم إذا قتل عمدا . فيرى الأمام أحمد<sup>(١)</sup> ؛ وجوب مضاعفة الدية على القاتل ، إذ هو لا يرى قتل المسلم بغير المسلم . وحجته : ما رواه عبد الرزاق والدارقطني<sup>(٢)</sup> عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه : أن رجلا قتل رجلا من أهل الذمة ، فرفع إلى عثمان فلم يقتله ، وغلظ عليه الدية مثل دية المسلم .

وروى عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> عن الزهري أن خالد بن المهاجر قتل رجلا من أهل الذمة في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الدية ألف دينار .

وذهب جمهور الفقهاء إلى عدم مشروعية تضييف الدية في حالة قتل الذمي عمدا . وحجتهم : عدم تفرقة النصوص الواردة في تقدير دية الكافر المعاهد بين دية العمد ودية الخطأ ، ولأنها دية واجبة فلم تضاعف في العمد كدية المسلم ، ولأن الذمي لو قتل ذميا عمدا ولم يقتص منه لأى سبب من الأسباب لم تضاعف عليه الدية ، فكذا الحكم إذا كان القاتل مسلما . (٤)

وذهب ابن حزم الظاهري : إلى عدم وجوب الدية بقتل الكافر مطلقا سواء كان ذميا أو معاهدا كتابي أو غير كتابي ، وسواء كان القتل خطأ أو عمدا<sup>(٥)</sup> .

وقد علل ما ذهب إليه في كتابه المحلى قائلا : « وأما قولنا لا دية على المسلم في قتله

(١) مطالب أولى النهى ج ٦ ص ٩٩ ، المغنى ج ٩ ص ٥٢٩ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ٩٦ ، سنن الدارقطني ج ٣ ص ١٤٦ .

(٣) المرجعين السابقين .

(٤) المغنى ج ٩ ص ٥٣٠ .

(٥) المحلى ج ١٢ ص ١١ .

الذمي عمدا ، ولا على عاقلته في قتله اياه خطأ ولا كفارة عليه - أيضا - فلما قد بينا قبل في أول كلامنا في هذه المسألة من أن الآية التي فيها إيجاب الدية والكفارة في قتل الخطأ ، إنما هي في المؤمن المقتول خطأ فقط ، ولم يأت قط نص في إيجاب دية ولا كفارة في قتل الكافر الذمي خطأ .

وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، ولا يجوز على أصول أصحاب القياس أن يقاس لشيء إلا على نظيره ، وليس الكافر نظير المؤمن ولا مثالا له ، فقياسه عليه باطل على أصول القائلين بالقياس والمانعين منه ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما هذه الآية فلا حجة لهم فيها أصلا ، لأن نصها : أن الله - يقول : ﴿ وما كان لؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ..إلى قوله تعالى : عدو لكم وهو مؤمن فتنحرير رقبة مؤمنة . ﴾ فصح بنص هاتين الآيتين نصا جليا لا يمكن أن يتأول فيه شيء ، إن هذا الحكم إنما هو في المؤمن المقتول خطأ فقط .

ثم قال عز وجل : ﴿ فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتنحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتنحرير رقبة مؤمنة ﴾ فصح بالضرورة التي لا مدخل للشك فيها . إن في (كان) من قوله تعالى : ﴿ فإن كان من قوم ﴾ ضمير راجع إلى أول مذكور لا يمكن غير ذلك البتة ، فإذا لا بد من هذا ، والضمير في لغة العرب لا يرجع إلا إلى أقرب مذكور قبله إلا ببرهان يدل على غير ذلك .

فليس في هذه الآيات أقرب مذكور ولا أبعد مذكور إلا المؤمن المقتول خطأ فقط فصح بيقين ، لا أشكال فيه أن مراد الله تعالى بقوله : (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) إنه مؤمن يقتل خطأ .

كما قال الحسن وجابر بن زيد : وصح أن معنى قوله تعالى ﴿ من قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾ إنما هو في قوم إذا كان سكناه فيهم ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد حكم بأن لا يرث الكافر المسلم ، وأن الدية موروثه . فبطل بيقين أن يرث الكفار الذميون

ابن عمهم المؤمن ، والدية في العمد إنما وجبت بقول الله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فإتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ﴾ .

ويقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إما أن يؤدي ، وإما أن يقاد ، فصح بنص القرآن والسنة أنه لا دية في العمد إلا حيث أن يكون القود يقينا . قد بينا أنه لا قود من المسلم للذمي ، فإذا لا قود له منه ، فلا دية له عليه ، إذ لم يوجب الدية دون القود في العمد قرآن ولا سنة ، وبالله تعالى التوفيق (٦) .

ويرجح عندي ما ذهب جمهور إليه الفقهاء لقوة ما احتجوا به .

ولأن من أقوى الأدلة على مساواة دية الكافر المعاهد لدية المسلم قوله تعالى : ﴿ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله ﴾ وهذه الآية إنما وردت في القتل الخطأ .

ويجاب على ما أحتج به الأمام أحمد : بأن الأثرين المرويين عن عثمان ومعاوية لا دلالة فيهما على التفرقة بين دية قتل العمد والخطأ إذ كل ما فيها أن دية قتل الكافر عمدا مماثلة لدية المسلم ، وهذا لا يستلزم نقصان . ديته في حالة الخطأ عنها في حالة العمد .

أما ما ذهب إليه ابن حزم فبعيد كل البعد عن الصواب لمعارضته الأدلة الدالة على وجوب الدية بقتل الكافر والتي أحتج بها العلماء المتبحرون في علوم الحديث والفقہ على اختلاف مذاهبهم . وهذه الأدلة وإن اختلفت في تحديد مقدار دية الكافر إلا أنها متفقة على وجوب أصل الدية .

والعجيب أن ابن حزم قد أورد عددا من الآثار المتضمنة أن بعض الصحابة قد حكموا بوجوب الدية في قتل الكافر ، وقد وصفها بأنها في غاية الصحة حيث قال : « وقول آخر لا يقتل به كما ربنا بالرواية الثابتة من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب عمر بن الخطاب أنه يقاد به ، ثم كتب

(٦) المحل جـ ١٢ ص ٢٨ - ٣٠ .

عمر كتابا بعده أن لا تقتلوه ولكن اعقلوه<sup>(٧)</sup> .

ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمدا فرفع إلى عثمان ابن عفان فلم يقتله به ، وغلظ عليه الدية كدية المسلم .

قال الزهري : وقتل خالد بن المهاجر وهو بن خالد بن الوليد رجلا ذميا في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الدية ألف دينار .

قال أبو محمد - رضى الله عنه - هذا في غاية الصحة عن عثمان ، ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن أحد من الصحابة إلا ما ذكرنا . عن عسر - أيضا - من طريق النزال بن سيرة<sup>(٨)</sup> : فلقد حكم ابن حزم بالصحة على هذه الآثار المروية عن عمر وعثمان ، والمتضمنة بإيجاب الدية بقتل غير المسلم ، ولم يبين وجه عدم أخذه بها مع أنها في غاية الصحة عنده ، وأما جملة قوله تعالى : ﴿ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله ﴾ على المؤمن . فقد أجيب عليه من عدة وجوه لخصها الفخر الرازي في تفسيره .

**الوجه الأول :** إن المسلم المقتول خطأ ، سواء أن كان من أهل الحرب أو كان من أهل الذمة ، فهو داخل تحت عموم قوله : « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله » فلو كان المراد في هذه الآية هو المؤمن لكان هذا عطفًا للشيء على نفسه ، وإنه لا يجوز بخلاف ما إذا كان المؤمن المقتول خطأ من سكان دار الحرب ، فإنه تعالى إنما أعاده لبيان أنه لا تجب الدية في قتله ، وأما في هذه الآية فقد أوجب الدية والكفارة ، فلو كان المراد منه هو المؤمن لكان هذا إعادة وتكرارا من غير فائدة ، وهو لا يجوز .

**الثاني :** إنه لو كان المراد منه ما ذكرتم ، لما كانت الدية مسلمة إلى أهله ، لأن أهله كفار لا يرثونه .

**الثالث :** إن قوله ﴿ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾ يقتضى أن يكونوا من

(٧) المحلى ج ١٢ ص ١٤ .

(٨) المحلى ج ١٢ ص ١٤ .

ذلك القوم في الوصف الذي وقع التنصيص عليه ، وهو حصول الميثاق بينهما ، فإن كونه منهم في أى من الأمور . وإذا عاملناه على كونه منهم في ذلك الوصف زال الأجمال ، فكان ذلك أولى ، وإذا دلت الآية أنه منهم في كونه معاهداً وجب أن يكون ذمياً أو معاهداً مثلهم<sup>(٩)</sup> .

وقد سبق إيراد قريباً من هذه الأوجه نقلاً عن الحصاص ، وذلك عند الكلام عن دية الكتابى ، وأما قول ابن حزم أن الدية لا تجب في العمد إلا حيث يجب القصاص فغير مسلم .

إذ الدية تجب في بعض حالات القتل العمد دون القصاص ، وذلك عند تخلف شرط وجوب القصاص أو وجود مانع من الموانع كما في قتل الوالد لولده .

روى مالك في الموطأ ، والشافعي في الأم<sup>(١٠)</sup> عن يحيى بن سعيد عن عمر بن شعيب أن رجلاً من بنى مدليح يقال له قتادة حذف ابنه بالسيف فأصاب ساقه فنزى من جرحه فهات ، فقدم به سراقه بن جعشم على عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه - فذكر له فقال : أعدد على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك ، فلما قدم عمر وأخذ من تلك الأبل ثلاثين حقه ، وثلاثين جزعة ، وأربعين حلقة ، ثم قال : إين أخو المقتول ؟ فقال ها أنا ذا ، قال : خذها فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ليس لقاتل شيء » .

فهذا قتل عمد ، وقد وجبت فيه الدية على القاتل مع عدم وجوب القصاص عليه ، إذ الوالد لا يقتل بولده ، فدل ذلك على أنه لا يلزم من عدم وجوب القصاص في العمد عدم وجوب الدية ، كما قال ابن حزم .



---

(٩) تفسير الرازى ج ١٠ ص ٢٣٥ .

(١٠) الأم ج ٦ ص ٢٩ ، الموطأ بهامس المنتقى ج ٧ ص ١٠٤ .



## أهم المراجع

### \* كتب التفسير:

- ١ - أحكام القرآن - للأمام محمد بن إدريس الشافعي ، جمع : أبو بكر أحمد ابن حسين البيهقي ، نشر : دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢ - أحكام القرآن - لأبي بكر ابن العربي ، طبع : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٣ - أحكام القرآن - للجصاص - لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، طبع : مطبعة الأوقاف الإسلامية ، سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٤ - تفسير الرازي ، المسمى « التفسير الكبير » للأمام الفخر الرازي ، الطبعة الثانية ، نشر : دار الكتب العلمية ، طهران .
- ٥ - تفسير الطبري المسمى « جامع البيان عن تأويل القرآن » لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، طبع : مطبعة دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٥٧ م .
- ٦ - تفسير القرطبي المسمى « الجامع في أحكام القرآن » - لأبي عبد الله محمد ابن أحمد الأنصاري القرطبي ، الطبعة الثالثة ، طبع : مطبعة دار الكتب المصرية .

### \* كتب الحديث:

- ٧ - تلخيص الحبير ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، نشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، عام ١٣٩٩ هـ .
- ٨ - الجامع الصحيح - لأبي عيسى بن محمد بن عيسى بن سورة الترمذی ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ، طبع : مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٩ - سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ .

- ١٠ - السنن الكبرى - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، طبع : مطبعة دار المعارف العثمانية ، حيدر اباد ، الهند ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٥٣ هـ .
- ١١ - سنن ابن ماجه - لأبي عبد الله محمد بن ماجه القزويني ، طبع : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١٢ - سنن النسائي - لأبي عبدالرحمن شعيب النسائي ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٣ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
- ١٣ - سبل السلام - لمحمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني ، الطبعة الرابعة ، مطبعة البابي الحلبي .
- ١٤ - موطأ الإمام مالك - لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي ، مطبوع بهامش المنتقى ، طبع : مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٣٢ هـ .
- ١٥ - ميزان الاعتدال - لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، طبع : مطبعة عيسى الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ .
- ١٦ - نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية - لجمال الدين أبي محمد عبد الله الزيلعي .
- ١٧ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار - لمحمد بن علي الشوكاني ، طبع : مطبعة دار المأمون بمصر ، سنة ١٣٩٧ هـ .

#### ❖ كتب الفقه : المذهب الحنفي :

- ١٨ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - لعلاء الدين أبي بكر الكاساني ، طبع : مطبعة الإمام بالقاهرة .
- ١٩ - تكملة شرح فتح القدير - للقاضي زادة ، المطبعة الأميرية ، سنة ١٣١٨ هـ .
- ٢٠ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - تأليف : فخر الدين عثمان الزيلعي ، نشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- ٢١ - شرح الهروي على كنز الدقائق - لمعين الدين الهروي ، المعروف بمنلاسكين ، المطبعة الحسينية ، سنة ١٣٢٨ هـ .

**\* المذهب الحنبلي :**

- ٢٢ - المغنى - لأبى محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة .  
٢٣ - مطالب أولى النهى - نشر : المكتب الإسلامى بدمشق ، سنة ١٣٨٢ هـ .  
٢٤ - مسائل الأمام أحمد - رواية إسحاق بن أبى أحيم بن هانىء ، نشر : المكتب الإسلامى .

**\* المذهب الشافعى :**

- ٢٥ - الأم - لأبى عبدالله محمد بن إدريس الشافعى ، طبع : مطبعة دار الشعب ، سنة ١٣٨٨ هـ .  
٢٦ - فتح الوهاب - لأبى يحيى زكريا الأنصارى ، طبع : مطبعة الحلبي ، سنة ١٣٩٧ هـ .  
٢٧ - تكملة المجموع شرح المهذب - لمحمد نجيب المطيعى ، نشر : مكتبة الأرشاد .

**\* المذهب المالكى :**

- ٢٨ - الكافى - لعمر بن عبد البر القرطبي ، الطبعة الأولى .

**\* المذهب الظاهرى :**

- ٢٩ - المحلى - لأبى محمد على بن سعيد بن أحمد بن حزم ، نشر : مكتبة الجمهورية ، سنة ١٣٩٢ هـ .

**ملحوظة تابع كتب الحديث**

- الجواهر النقى - لعلاء الدين على بن عثمان الماردينى الشهير بابن التركمانى ، مطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقى .  
مصنف عبد الرزاق - لأبى بكر بن حمام الصنعانى ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .